العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية

The Relationship between the Corruption and Inequality in theDistribution of Income in the DevelopingCountries

أ.د. محمدي فوزي أبو السعود
أستاذ متفرغ – قسم الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية

د. عبير شعبان عبده عبد الحفيظ
مدرس– قسم الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية

العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية

The Relationship between the Corruption and Inequality in theDistribution of Income in the DevelopingCountries

أ.د. محمدي فوزي أبو السعود
أستاذ متفرغ – قسم الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية

د. عبير شعبان عبده عبد الحفيظ
مدرس– قسم الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة وقياس العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية باستخدام بيانات عن ٧٣ دولة، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤). وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على تقدير نموذجي انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، استخدم **النموذج الأول** لتقدير أثر عدم العدالة في توزيع الدخل على الفساد، واستخدم **النموذج الثاني** لتقدير أثر الفساد على عدم العدالة في توزيع الدخول.

وتشير نتائج **النموذج الأول** الى أن عدم العدالة في توزيع الدخول تؤثر طرديا على الفساد. كذلك تشير النتائج أيضا الى وجود علاقة عكسية بين الفساد وكل من: مستوى التنمية الاقتصادية مقاس بمتوسط دخل الفرد، والتعليم مقاس بنسبة القراءة والكتابة بين البالغين، والاستهلاك العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي مقاس بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي، ومستوى الديمقراطية.وتشير نتائج **النموذج الثاني** الى أن الفساد يؤثر طرديا على عدم العدالة في توزيع الدخول، كذلك تؤدي الزيادة في معدل النمو الاقتصادي والزيادة في نسبة القراءة والكتابة بين البالغين الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول، لكن هذا التأثير ليس له معنوية احصائية. وتشير نتائج **النموذج الثاني** أيضا الى أن زيادة نسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي الاجمالي وزيادة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي تخفضان من عدم العدالة في توزيع الدخول.

Abstract

This study aims to study and estimate the relationship between the Corruption and Income Inequality in the Developing countries using Cross-Section data from 73 countries; average over the 1995- 2014 period. In This study, we estimated two multi-regression models using OLS method; the first model used to estimate the effect of Income Inequality on Corruption and the Second Model used to estimate the effect of Corruption on Income Inequality.

The estimation results for the first model indicate that corruption is affected positivelyby income inequality. The results also show that corruption is affected negatively by both level of economic development measured with GDP per capita, education measured with Adult literacy rate, government final

consumption expenditure (% of GDP), trade openness measured with Trade (% of GDP), and level of democracy. Moreover, The estimates of the second model support that income inequality is affected positively by corruption. The results also show that an increase in economic growth and in Adult literacy rate increase income inequality, but these effects not significant. In addition, The results indicate that an increase in government final consumption expenditure (% of GDP) and in Trade (% of GDP) decrease income inequality.

١ – مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد من الظواهر المعقدة حيث أنها محصلة لعوامل عديدة منها عوامل اقتصادية وعوامل اجتماعية وعوامل سياسية. كذلك للفساد تأثير كبير على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل أي مجتمع.

ويعرف الفساد بصفة عامة على أنه "استغلال السلطة العامة public power أو الوظيفة العامة public office لتحقيق مكاسب خاصة" (Andving and Fjeldstad, 2001, p. 5-6).ويعد هذا التعريف من التعريفات البسيطة والأكثر شيوعا للفساد، كما استخدم هذا التعريف من جانب البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية ومعظم الباحثين في هذا المجال، ولكن لا يعني هذا أن الفساد غير موجود في القطاع الخاص، فالفساد موجود أيضا في القطاع الخاص وخاصة في المشروعات الكبيرة، ويوجد أيضا في الانشطة الخاصة المقننة من جانب الحكومة (Thomas & Meagher, 2004, p. 3). كذلك فان استغلال السلطة العامة قد لا يكون للمصلحة الخاصة وانما قد يكون لمصلحة أحد الاحزاب أو الاقارب أو الاصدقاء وهكذا، كما تذهب ايرادات الفساد في بعض الدول لتمويل أنشطة الاحزاب السياسية (Tanzi, 1998, pp. 564-565). وينطوي الجزء الأكبر من الفساد على معاملات غير قانونية،لكن ليس كل الفساد أنشطة غير قانونية وليس كل الانشطة الغير قانونية تدخل في اطار الفساد بالمعنى السابق،ومثال ذلك تعيين أبناء العاملين فهذا الأمر غير مجرم قانونا لكن يعد فسادا لأن الفرد يكون قد استغل منصبه لتعيين أبنائه وبالتالي ترتب على ذلك عدم تكافؤ للفرص وسوء تخصيص الموارد. وعادة تتم التفرقة بين ثلاثة أنواع من الفساد وهي:**الفساد السياسي** وهو الفساد الموجود داخل النخبة السياسية political elite، و**الفساد التنظيمي أو الاداري** ويقصد به الاجراءات البيروقراطية التي تنطوي على ممارسات فساد، و**الفساد التشريعي** والذي يتضمن أن التصويت على القوانين يتأثر بالمصلحة الخاصة للمشرع،وتختلف تلك الأنواع الثلاثة من الفساد فقط في نوعية القرارات التي تنطوي على ممارسات الفساد، لكن تكون النتيجة النهائية واحدة في كل حالة وهي سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة (Gyimah-Brempong, 2002, p. 186).

وينظر الاقتصاديون للفساد بصفة عامة على أنه جزء من مشكلة الاقتصاد الريعي rent seeking، أو البحث عن المنافع الخارجية، فأحيانا يستخدم مصطلح الاقتصاد الريعيrent seeking بالتبادل مع مصطلح الفساد corruption على الرغم أن بينهما اختلافا كبيرا حيث أن الفساد هو سوء استغلال للسلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة وهو غالبا مجرم قانونا، أما الاقتصاد الريعي يأتي من المفهوم الاقتصادي للريع rent والذي يعني زيادة الايرادات عن التكاليف وهو يعادل مفهوم الربح

الاقتصادي. والبحث عن العوائد الريعية – وهو المجهود المبذول للحصول على ايرادات اضافية– ليس بالضرورة أن يكون مجرم قانونيا أو يكون ضار بالمجتمع ولكنه قد لا يكون كفء اقتصاديا وقد يتضمن فاقد في الموارد(Andving and Fjeldstad, 2001, p. 6).

وقد زاد الاهتمام بظاهرة الفساد في السنوات الأخيرة وذلك لأسباب عديدة من أهمها (Tanzi, 1998, pp. 560-561): ١– زيادة المعلومات المتاحة عن الفساد مقارنة بالفترات السابقة، ٢– زيادة عدد الدول التي أصبح لديها حكومات ديمقراطية وحرية صحافة في مناقشة قضايا الفساد، ٣– العولمة التي رفعت من درجة التكامل بين الدول وبالتالي خلقت تزايد في الاهتمام العالمي بقضية الفساد، ٤– تزايد دور بعض المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة الشفافية الدولية في الاهتمام بقضية الفساد، ٥– تزايد الاعتماد على السوق في تحديد القرارات الاقتصادية يتطلب مكافحة ظاهرة الفساد لما يحدثه من خلل في الأسواق، ٦– النمو في الفساد على مستوى العالم والذي أرجعه البعض الى تنامي دور الحكومة والنمو في المعاملات الاقتصادية بين الدول، والتغيرات الاقتصادية التي حدثت في العديد من الدول مثل برامج الخصخصة وما تضمنته من ممارسات فساد.

وتوجد عوامل عديدة تؤثر في حجم ونوعية الفساد داخل الدول من أهمها انخفاض درجة المساءلة القانونية، وعدم وجود قواعد واضحة ونقص الشفافية والمحاسبة في القرارات العامة،والمركزية الكبيرة والاحتكار اللذان يتمتع بهما الموظف العام، وانخفاض الأجر النسبي للموظف العام، وتضخم حجم القطاع العام. وعلى الرغم من أهمية تلك العوامل في خلق بيئة تشجع على الفساد الا أن معظم الدراسات اتفقت على أن الفساد يزداد كلما زاد حجم القطاع الحكومي وانخفضت الاجور النسبية داخل القطاع العام وزادت الاجراءات البيروقراطية (Gyimah-Brempong, 2002, p. 187).

ويقسم Tanzi (1998) العوامل التي تؤثر في الفساد الى عوامل مباشرة وعوامل غير مباشرة، ومن أهم العوامل التي تساهم في نمو الفساد بشكل مباشر : اللوائح والقواعد التي تنظم انشاء وعمل الانشطة المختلفة، عدم وضوح قوانين الضرائب، عدم شفافية قرارات الانفاق العام مثل قرارات الاستثمار ومشتريات السلع والخدمات وبنود الانفاق خارج الميزانية، القرارات الخاصة بالسلع والخدمات المدعومة حيث أن عرضها غالبا يكون أقل من الطلب عليها مما يشجع مستخدموها على دفع رشاوي، كذلك اللوائح التي تنظم تخصيص أراضي الدولة للقطاع العام والاستثمار الأجنبي، وعمليات الخصخصة تساهم في العديد من ممارسات الفساد، كذلك ربما تساهم أساليب تمويل الأحزاب السياسية في خلق المزيد من الفساد، حيث في حالة عدم كفاية الاموال العامة لتمويل الانشطة السياسية تلجأ الأحزاب الى مصادر أخرى للتمويل قد تتضمن ممارسات فساد. وتتمثل العوامل غير المباشرة في انخفاض مستوى الاجر في القطاع العام حيث وجد أن هناك علاقة عكسية بين ظاهرة الفساد ومتوسط الأجور في القطاع العام،فاذا كان حجم القطاع العام كبيرا ومتوسط الأجر فيه منخفضا فان ذلك يشجع على الفساد وتقاضي الموظفين لرشاوي، مدى تطبيق الدولة لنظم المحاسبة وقواعد الحوكمة والشفافية، وكذلك سلوك القيادات السياسية العليا (Tanzi, 1998, pp. 565- 576).

وقد أشارت دراسة Montinola and Jackman (2002) الى أن الديمقراطية تقاوم انتشار الفساد، كذلك أشارت الدراسة الى أن الفساد يقل كلما تقدمت مرحلة التنمية الاقتصادية مقاسة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، لكن وجد أن الفساد لا يتأثر بحجم القطاع العام. وفي دراسة لـ Shabbir, et al. (2007) قسم محددات الفساد في الدول النامية الى مجموعتين، تضم الأولى منها المحددات الاقتصادية وتشمل: الحرية الاقتصادية والتكامل الدولي (أو العولمة) ومستوى التعليم ومرحلة التقدم الاقتصادي ودرجة العدالة في توزيع الدخول، وتضم المجموعة الثانية العوامل غير الاقتصادية مثل الديمقراطية وحرية الصحافة والديانة. وأشار Dutt (2009) الى أن الفساد يكون أعلى في حالة الدول التي تتبع سياسات مقيدة للتجارة الخارجية وأن تحرير التجارة الخارجية يقلل الفساد ويحسن مؤشرات الحوكمة، من ناحية أخرى أشارت دراسة لـ Majeed (2014) الى أن تحرير التجارة يمكن أن يؤدي الى زيادة الفساد ولكن بمعدل متناقص، وبالتالي فان تحرير التجارة في حد ذاته لا يخفض الفساد كما يدعي البعض ولابد من وجود اصلاحات أخرى مكملة.

ويؤثر الفساد على الاقتصاد بطرق شتى، حيث يخفض الفساد من الايرادات العامة من خلال زيادة التهرب الضريبي، ويزيد الانفاق العام مما يساهم في زيادة عجز الموازنة.كما يشوه الفساد الحوافز مما يجعل الأفراد يوظفون طاقاتهم في البحث عن المنافع الريعية وانجاز الانشطة عن طريق ممارسات الفساد لا للبحث عن الانشطة الانتاجية، وكذلك يخفض ويشوه دور الحكومة في حماية العقود وحماية حقوق الملكية. ويخفض الفساد الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي لأنه يرفع من تكاليف الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل والتخصيص غير العادل للموارد والخدمات العامة بين المشروعات الخاصة، ويؤدي الى زيادة عدم التأكد. وقد يكون عبء الفساد أكبر على المشروعات الصغيرة لأن المشروعات الكبيرة تستطيع أن تحمي نفسها من مشاكل الفساد وتستطيع أن تستفيد من الفساد أكثر مما تتكلف. وقد أشار Zhao, et al. (2003)، و Woo (2010) الى أن تدفقات رأس المال الأجنبي تكون منخفضة في حالة الدول التي ينتشر فيها الفساد وعدم الشفافية.ويخفض الفساد النمو الاقتصادي لأنه يشوه أسعار السوق مما يؤدي الى سوء تخصيص الموارد خاصة الموارد البشرية. وينظر للفساد أيضا على أنه نظام ضريبي غير كفء يطبق على الذين لا يستطيعون التهرب منه وبالتالي تزيد تكاليف الانتاج، أيضا يؤدي وجود الفساد الى زيادة تكاليف المعاملات،وربما يخلق الفساد بيروقراطية وبالتالي يحول الانفاق العام الى أنشطة أقل انتاجية، كما أنه ربما يخفض من انتاجية الموارد الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يؤدي الفساد الى انخفاض جودة الخدمات التعليمية والخدمات الصحية ومن ثم يخفض رأس المال البشري(Gyimah-Brempong, 2002, p.187).

٢- الهدف من الدراسة

تسعى معظم الدول- وخاصة الدول النامية منها- جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخول، ولكن توجد عوامل عديدة تعرقل ذلك. ويعد انتشار الفساد من أهم تلك العوامل فقد أشارت دراسات عديدة الى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وانتشار الفساد حيث أن انتشار الفساد يخفض الاستثمار ويخفض النمو الاقتصادي، وبالتالي أصبحت مكافحة الفساد مطلبا

أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي سريع. كذلك توجد علاقة تبادلية بين انتشار الفساد وعدالة توزيع الدخول، فقد يؤدي الفساد الى عدم عدالة توزيع الدخول لأنه يسمح لبعض الفئات من الاستفادة من المنافع العامة بتكلفة منخفضة، وقد يرفع الفساد من معدلات الفقر لأنه يخفض من الفرص المحتملة للفقراء والمنافع العامة الموجهة لهم.وقد أشارت بعض الدراسات الى أن الفساد يزيد من عدم العدالة في توزيع الدخول، وأن اتساع الفجوة في توزيع الدخول يشكل من ناحية أخرى أرضا خصبة لنمو الفساد وانتشاره،وبناءا عليه تهدف الدراسة الحالية الى تحليل العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) وذلك لصياغة توصيات يمكن أن تفيد متخذي القرار في هذا الشأن.

٣- فرضية الدراسة

تقوم الدراسة باختبار الفرض التالي:" توجد علاقة طردية ذات اتجاهين بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول".

٤- الأساس النظري للعلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول

٤-١: عدم العدالة في توزيع الدخول: لقد احتلت قضية عدالة توزيع الدخول مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي، حيث يعد تحقيق عدالة توزيع الدخول من الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية. ويتأثر هيكل توزيع الدخول بعوامل عديدة منها:النمو الاقتصادي، ومستوى التعليم، والانفاق العام، والانفتاح على العالم الخارجي.

- **النمو الاقتصادي**:وفقا للنظرية الاقتصادية فان ارتفاع معدلالنمو الاقتصادي والذي يعنى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي يؤدي الى تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل الطويل، حيث أن النمو الاقتصادي يتيح للأفراد الحصول على فرص عمل أفضل بأجور أعلى.فقد أشار Kuznets (1955)الى أن النمو الاقتصادي يؤدي الى عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير ولكن مع نمو الاقتصاد يتحسن توزيع الدخول في الأجل الطويل بفعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،أي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم عدالة توزيع الدخول تأخذ شكل حرف Uالمقلوبة، وهذا ما يعرف بأثر كوزنتزKuznets effect. وأشارت دراسة لـ Bahmani-Oskooee, et al., (2008)عن ١٦ دولة الى أن أثر النمو الاقتصادي على عدم عدالة توزيع الدخول يختلف بين الدول، حيث وجدت الدراسة – على سبيل المثال- أن النمو الاقتصادي يخفض من عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير والأجل الطويل في اندونيسيا، ويزيد من عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير ويخفضها في الأجل الطويل في حالة كينيا، بينما في حالة بنما وجد أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول تأخذ شكل حرف U بمعنى أن النمو الاقتصادي يقلل من عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير ويرفعها في الأجل الطويل.وأشار Rehman, et al. (2008) الى أن النمو الاقتصادي يزيد من عدم عدالة توزيع الدخول في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.

– **التعليم:** وفقا للنظرية الاقتصادية فان التعليم يساعد الفقراء ومحدودي الدخل في حصولهم على فرص عمل أفضل وبالتالي تقليل الفروق بين الدخول. وقد أشار Rehman, et al. (2008) الى أن زيادة معدل القراءة والكتابة بين البالغين يساعد في تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول. وخلصت دراسة Gupta, et al. (2002) الى أن الدول الأعلى عدم عدالة في توزيع الدخول تتميز بانخفاض متوسط سنوات التعليم الثانوي وارتفاع عدم العدالة التعليمية (مقاسة بنسبة السكان فوق سن ١٥ سنة بدون تعليم الى اجمالي السكان) (Gupta, et al., 2002, p. 30). وأشارت دراسة Apergis et al. (2010) الى أن النمو الاقتصادي والتعليم يؤديان الى تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول. كذلك أشارت دراسة Gyimah-Brempong (2002) عن افريقيا الى أن النمو الاقتصادي والتعليم يخفضان من عدم العدالة في توزيع الدخول.

– **الانفاق العام:** اذا كان الانفاق العام يأخذ شكل برامج موجهة للفقراء فانه من المتوقع أن يحسن من توزيع الدخول لكن اذا كان الانفاق العام متحيزا لصالح الاغنياء فانه ربما يزيد من عدم العدالة في توزيع الدخول. وقد أشار Rehman, et al. (2008) الى أن زيادة الاستهلاك الحكومي يخفض من عدم العدالة في توزيع الدخول، في حين أوضح Gyimah-Brempong (2002)أن زيادة الاستهلاك الحكومي يصاحبه زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول.

– **الانفتاح على العالم الخارجي:**وفقا للنظرية الاقتصادية فمن المتوقع أن يساعد الانفتاح الخارجي على تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول، حيث يؤدي الانفتاح الخارجي الى زيادة العوائد لعنصر الانتاج المتوفر وهو العمل مما يؤدي الى تقارب الدخول، كذلك يؤدي الانفتاح الاقتصادي الى زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي مما ينعكس في تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول على الأقل في الأجل الطويل.ووجدت دراسة Bahmani-Oskooee, et al., (2008) أن الانفتاح على العالم الخارجي (مقاس بالنسبة بين قيمة الواردات والناتج المحلي الاجمالي الاسمي) يزيد من عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير في الهند واندونيسيا وبنما والفلبين وسوريا وزيمبابوي ويخفضها في شيلي وماليزيا. وأشار Rehman, et al. (2008) الى أن الانفتاح على العالم الخارجي (مقاس بإجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) يخفض من عدم عدالة توزيع الدخول.

٤-٢: الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول:يقع عبء الفساد على ذوي الدخول المنخفضة الذين يدفعون نسبة أعلى من دخولهم في صورة رشاوي مقارنة بأصحاب الدخول المرتفعة. كذلك يشوه الفساد بطريقة غير مباشرة سياسات اعادة التوزيع التي تقوم بها الحكومة مثل مخصصات الدعم وبرامج التعليم والخدمات الصحية والتي تستهدف معظم الأفراد منخفضي الدخل(Apergis, et al., 2010, p. 126). وربما يستخدم موظفو الحكومة سلطتهم لتحقيق مكاسب خاصة من خلال تصميم وتنفيذ السياسات العامة. وهذه الظاهرة التي تسمى بالفساد ربما تظهر في زيادة ثروات العاملين في الحكومة وكذلك زيادة ثروات أفراد القطاع الخاص الذين سوف يحصلون على نصيب أكبر من المنافع العامة أو يتحملون نصيب أقل من التكاليف العامة، هذا فضلا عن أن المنافع المستمدة من الفساد غالبا تتراكم للأفراد

الذين ينتمون للفئات مرتفعة الدخل،وبالتالي فان الفساد لا يؤثر فقط على الاستثمار والنمو الاقتصادي ولكن يؤثر أيضا على هيكل توزيع الدخل. ويمكن أن يؤثر الفساد على عدم العدالة في توزيع الدخول من خلال عدة قنوات أهمها (Gupta et al., 2002, p. 25-27):

١- **تخفيض النمو الاقتصادي:** أشارت دراسات عديدة الى أن الفساد يؤدي الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي فمن المتوقع أن تزيد معدلات الفقر وعدم عدالة توزيع الدخول،فالفساد يرفع التكاليف على قطاع الانتاج حيث أن ضعف دور الحكومة المركزية يعطي الفرصة للمؤسسات الحكومية المختلفة بفرض رشاوى واتاوات على القطاع الخاص الذي يحتاج الخدمات الحكومية المكملة له مما يمثل عائقا أو قيدا على دخول تلك المشروعات الى السوق، فضلا عن ذلك يتطلب الفساد نوعا من السرية وهذا ربما يشوه هيكل استثمارات الدولة حيث تتحول من الانفاق على مشروعات هامة مثل الصحة والتعليم الى قطاعات أخرى أقل أهمية مثل الدفاع والبنية التحتية لمجرد أن الأخيرة تتيح فرصة أكبر لممارسات الفساد الخفية، ولذلك فالتنافس الاقتصادي والسياسي يمكن أن يخفض مستوى الفساد وأثاره العكسية. فاذا كان هناك عددا من المشروعات تتنافس لتقدم نفس الخدمة فان الفساد سوف يقل بشرط عدم وقوع تلك المؤسسات في دائرة الفساد. وبالمثل فان التنافس السياسي يكشف ممارسات الحكومات ويقلل من عدم الشفافية وبالتالي يمكن أن يخفض الفساد (Shleifer and Vishny, 1993).وقد أشارت دراسة Mauro (1995) الى أن انخفاض في مستوى الفساد مقداره وحدة انحراف معياري يرفع الاستثمار المحلي كنسبة من GDP بمقدار ٢,٩ نقطة مئوية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٥) (P. 695)، ويرفع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية (Mauro, 1995, P. 695, P. 703)، كذلك أشار Wei (1999) الى أن الفساد يؤثر عكسيا على النمو الاقتصادي من خلال تخفيض الاستثمار المحلي، وعدم تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، والمبالغة في الانفاق الاستثماري العام وتشويه هيكل الانفاق الحكومي، وأشارت دراسة Ahmad, et al. (2012) الى أن تخفيض الفساد يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي، وأن العلاقة بينهما تأخذ شكل U المقلوبة،وأشار Johnson (2011) في دراسة له عن الولايات المتحدة الامريكية الى أن الفساد يؤدي الى تخفيض النمو والاستثمار داخل الولايات المختلفة في امريكا،وأشارت دراسة لـ D'Agostino, et al.(2016) الى أن الفساد والانفاق العسكري يؤثران سلبيا على النمو الاقتصادي وأن الفساد يرفع من الأثر السلبي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي، وبالتالي فان السياسات

التي تسعى لتخفيض الفساد والانفاق العسكري سوف يكون لها أثر بالغ في التأثير على النمو الاقتصادي.

٢- **النظم الضريبية المتحيزة:**ربما ينعكس انتشار الفساد في نظام ضريبي غير عادل،حيث أن انتشار الفساد يمكن أن يقود الى تحيز النظام الضريبي في صالح الاغنياء وأصحاب النفوذ،هذا فضلا عن قدرة الاغنياء على التهرب من عبء الضريبة والاستفادة من المنافع العامة مقارنة بمنخفضي الدخل، مما يجعل العبء يقع أكثر نسبيا على الفقراء (Gyimah-Brempong, 2002, p. 189-190).

٣- **انخفاض حجم البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفقراء :**يمكن أن ينعكس انتشار الفساد في شكل انخفاض للبرامج الاجتماعية الموجهة لصالح الفئات منخفضة الدخل اما من خلال تحويل منافع البرامج الاجتماعية لصالح الاغنياء أو من خلال انخفاض حجم المخصصات المالية المتاحة للإنفاق على تلك البرامج، حيث قد يقوم دافعو الضرائب بدفع رشاوي للموظف العام وبالتالي تقسم حصيلة الضرائب بين موظفي الحكومة ودافعي الضرائب، مما يقلل من المخصصات المالية المتاحة للإنفاق العام، فقد أشارت دراسة لـ Tanzi, et al (1997) الى ان زيادة معدلات الفساد تؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار العام، وانخفاض الانفاق على الصيانة ونفقات التشغيل، والبعد عن الانفاق العام على التعليم والصحة، وتخفيض الايرادات الحكومية.وأشارت دراسة Azfar&Gurgur (2008)عن الفلبين الى أن الفساد يؤثر على الحالة الصحية للسكان حيث يشجع الفساد الأفراد على عدم استخدام الخدمات الصحية العامة، كما يتسبب في تأخير التحصينات أوالتطعيمات للمواليد الجدد، ويزيد من مدة الانتظار للحصول على الخدمة الصحية،ويخفض من جودة الخدمات الصحية مما يقلل من رضا الأفراد عن اداء الخدمات الصحية العامة، وان الفساد في مجال الخدمات الصحية يضر بالفقراء بدرجة أكبر عن الاغنياء.

٤- **تكوين رأس المال البشري وعدم العدالة التعليمية والانفاق الاجتماعي:** يمكن أن يؤثر الفساد على توزيع الدخول ومعدلات الفقر عن طريق أثره على تكوين وتوزيع رأس المال البشري، فالفساد قد يؤدي الى انخفاض ايرادات الضرائب وبالتالي انخفاض الموارد المتاحة للإنفاق العام على خدمات معينة مثل التعليم والصحة، كذلك يترتب على الفساد زيادة التكاليف التشغيلية للحكومة مما ينعكس أيضا في انخفاض الموارد المتاحة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، كذلك يمكن للنخب الغنية أن تمثل جماعات ضغط على الحكومة مما يحول الانفاق العام لصالح أوجه الانفاق التي تفيد الاغنياء مثل التعليم العالي والخدمات الصحية المتقدمة، فالفساد يوجه الانفاق نحو الخدمات الصحية المتقدمة لأنه يكون من السهل الحصول على الرشاوي من بناء المستشفيات

ومن شراء الأجهزة الطبية بعكس الحال اذا تم توجيه الانفاق الى الرعاية الطبية وشراء الامصال، كذلك يمكن أن يؤدي الفساد الى توجيه الزيادة في المخصصات المالية الى الاجور بدلا من أن توجه الى الصيانة والتجديد مما يخفض من جودة الخدمات التعليمية والصحية، ويؤثر على قدرة الدولة على تحسين الحالة الصحية للسكان ورفع مستويات التحصيل العلمي. وفي ابريل ٢٠١١ أشار تقرير عن التعليم في اقليم السند في باكستان الى أن الحكومة دفعت حوالي ٢٠٠مليون روبية (أي ما يعادل ٢ مليون دولار أمريكي) لمدارس وهمية لا توجد الا على الورق. كذلك في يونيو ٢٠١١ كشف تقرير صادر عن وزارة المالية في كينيا أنه خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد ما يعادل ٤٨ مليون دولار من برنامج دعم قطاع التعليم الكيني لتمويل التعليم الابتدائي المجاني. وفي فيتنام تصل الرشاوي الى ٣ ألاف دولار لتأمين مقعد للطفل في مدرسة ابتدائي مميزة، وما يتراوح بين ٣٠٠ الى ٨٠٠ دولار في مدرسة متوسطة الاداء (الشفافية الدولية، ٢٠١٣، صفحات ٥٢، ٥٥، ٧٠).

ومن ناحية أخرى من المحتمل أن الزيادة في عدم عدالة توزيع الدخول تتسبب كذلك في زيادة معدلات الفساد، حيث أن عدم العدالة توفر بيئة تساعد على الفساد بمعنى أن الأفراد ذوي الدخول المرتفعة يكون لديهم فرص وموارد أكثر للانخراط في الرشوة مقارنة بمنخفضي الدخل، كذلك فانه مع زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول يزيد عدد الأفراد منخفضي الدخل الذين يحرمون من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وبالتالي يصبح هؤلاء فريسة سهلة للمرتشين (Apergis, et al., 2010, p. 126)، هذا فضلا عن أنه مع زيادة عدم العدالة يمتلك الاغنياء موارد أكبر تمكنهم من شراء القوة أو السلطة influence سواء بشكل قانوني أو غير قانوني، فالأغنياء كمجموعة ضغط يمكن أن تستخدم الاشتراكات السياسية أو الرشاوى في التأثير على عملية صياغة القانون، وكذلك عملية تنفيذه، أي أن عدم العدالة في توزيع الدخول تكون مقترنة بمستويات أعلى من الفساد (You and Khagram, 2005, pp. 138-139).

٥- الدراسات السابقة

على الرغم من أن ظاهرة الفساد من حيث أسبابها وأثارها نالت اهتمام الباحثين منذ التسعينات الا أن العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول لم تنل ذات الاهتمام، حيث توجد دراسات قليلة في هذا المجال، واستخدمت معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول بيانات قطاعية cross section ، وقليل منها- وخاصة الحديث- استخدم بيانات panel data، وربما يرجع ذلك الى عدم توفر بيانات سلسلة زمنية لفترة كافية خاصة عن مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخول.واعتمدت معظم الدراسات على طريقة التقدير باستخدام المتغيرات الوسيطة instrumental variables (IV)(طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS) وذلك بسبب وجود أخطاء قياس والسببية الآنية بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول، وقد خلصت معظم الدراسات

الى أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول، كذلك أشارت بعض الدراسات الى وجود علاقة طردية ذات اتجاهين بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول فكلاهما يغذي الأخر، وسوف نعرض فيما يلي لبعض تلك الدراسات.

– دراسة Gupta, et al. (2002) استخدمت بيانات قطاعية كمتوسط للفترة (١٩٨٠–١٩٩٧)، واعتمدت على طريقة المتغيرات الوسيطة instrumental variables (IV) أو طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS، وخلصت الى أن زيادة الفساد بوحدة انحراف معياري تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول بحوالي ١١ نقطة مئوية.

– دراسة Gyimah-Brempong (2002) استخدمت بيانات عن الدول الافريقية خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٩)، وخلصت الدراسة الى أن الفساد يؤدي الى تخفيض معدل النمو الاقتصادي وزيادة عدم العدالة في توزيع الدخول. وفي دراسة أخرى لـ Gyimah-Brempong وأخرون (٢٠٠٦) استخدمت بيانات عن ٦١ دولة خلال ٢٠ سنة وجد أن الفساد يؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول، وأن الاثار التوزيعية للفساد تختلف بشكل جوهري بين المناطق الجغرافية حيث كان أكبر أثر للفساد على توزيع الدخول ظاهر في حالة دول امريكا اللاتينية.

– دراسة You and Khagram (2005) استخدمت بيانات عن ١٢٩ دولةواعتمدت على طريقة 2SLS لتقدير العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول، وخلصت الدراسة الى أنه توجد علاقة تبادلية بين عدم العدالة في توزيع الدخول والفساد.

– دراسة Apergis et al. (2010) عن الولايات المتحدة استخدمت بيانات عن الـ ٥٠ ولاية داخل الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٤)، واعتمدت على تحليل التكامل المشترك، وخلصت الى أن الفساد ومعدل البطالة يرفعان من عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل الطويل بينما يؤثر متوسط الدخل الحقيقي ومستوى التعليم ومعدل أو درجة العضوية في النقابات unionization rate سلبيا على عدم العدالة في توزيع الدخول، كذلك تشير الدراسة الى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير والأجل الطويل.

٦– النموذج وطريقة التقدير

تشمل متغيرات الدراسة:

١– **عدم العدالة في توزيع الدخول Income inequality**: ويقاس بمعامل جيني Gini index(coefficient) الذي تتراوح قيمته بين صفر و١٠٠%. اذا كان معامل جيني = صفر فانه يعنى وجود عدالة تامة في توزيع الدخول، واذا كان يساوي ١٠٠% فانه يعنى أن هناك فرد واحد أو أسرة واحدة تحصل على كل الدخل داخل الدولة.سيتم استخدام متوسط معامل جيني خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠١٤) كمتغير مستقل في معادلة الفساد عند اختبار تأثير عدم العدالة على الفساد، ومتوسط معامل جيني خلال نفس الفترة كمتغير تابع في معادلة عدم العدالة عند اختبار تأثير الفساد على عدم العدالة.

٢– **الفساد Corruption**:ان عملية قياس الفساد على درجة كبيرة من الصعوبة، ومن أشهر المقاييس المستخدمة في قياس الفساد والمقبولة بين الباحثين: أ– دليل الرقابة على الفساد Control of

Corruption Index (CCI) للبنك الدولي، متوسط للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤)، ب- دليل مدركات الفساد Corruption Perception Index (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International، متوسط للفترة(١٩٩٨-٢٠١٤)،وهذه المقاييس من أفضل المقاييس المتفق عليها لقياس الفساد وتغطي عددا كبيرا من الدول. ودليل الرقابة على الفسادCCI عبارة عن قيمة معيارية وسطها صفر وتباينها واحد، يأخذ شكل قيمة تتراوح بين -٢,٥ و ٢,٥، ويأخذ شكل نسبة تتراوح من ١% الى ١٠٠%، والقيمة الأعلى تعني فسادا أقل، وهذا المؤشر يصدره البنك الدولي ضمن مؤشرات الحوكمة(Kaufmann, et al., 2010). ومؤشر مدركات الفساد corruption perception index لمنظمة الشفافية الدولية، وهو عبارة عن متوسط لدراسات مختلفة عن الفساد في دولة معينة في سنة معينة، ويأخذ قيم تتراوح بين صفر الى ١٠ ، حيث القيمة صفر تعنى الأعلى فسادا والقيمة ١٠ الأقل فسادا. ورغم ذلك يعاب على مقاييس الفساد أنها لا تقيس أنواع محددة من الفساد، كما أنها تعتمد على ردود الأفراد الذين يتم استجوابهم (رجال الأعمال الدوليين) والاحكام القيمية للخبراء والتي قد تكون غير دقيقة وقد تكون أيضا متحيزة (You and Khagram, 2005, P. 142)،فدليل مدركات الفساد CPI- على سبيل المثال- يقيس الاحساس بالفساد وليس مقياسا كميا للفساد الفعلي، حيث يعتمد على أحكام قيمية ولا يحدد كمية النقود أو عدد الأفراد أو عدد المنشآت العامة والمستويات الادارية المتورطة في الفساد (Gyimah-Brempong, 2002, p. 191).

٣- **معدل النمو الاقتصادي g**:يمثل معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي بالعملة المحلية والاسعار الثابتة (أسعار ٢٠١٠)، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)، بيانات البنك الدولي.

٤- **مستوى التنمية الاقتصاديةy**: مقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (متوسط الدخل الحقيقي للفرد)، بالدولار والأسعار الثابتة، متوسط للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٤)، بيانات البنك الدولي.

٥- **التعليم**: مقاس بنسبة القراءة والكتابة بين البالغين متوسط للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٤)، بيانات البنك الدولي.

٦- **الاستهلاك الحكوميgov**: كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)،بيانات البنك الدولي.

٧- **درجة الانفتاح الخارجي trade openness**: مقاسة بنسبة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلى الاجمالي، متوسط للفترة (١٩٩٥- ٢٠١٤)، بيانات البنك الدولي.

٨ - **درجة الديمقراطية داخل الدولة**: حيث أن الدولة التي بها درجة من الديمقراطية سوف تتخذ التدابير والاجراءات والقوانين التي تحارب الفساد وتضمن الشفافية خاصة في القطاع العام، وقد أثبتت الدراسات أن درجة الديمقراطية داخل الدولة محدد أساسي لانتشار الفساد، بينما لا ترتبط بعدم العدالة في توزيع الدخول(Gupta, et al., 2002, p. 32)، وتقاس الديمقراطية Democracy بترتيب الدولة وفقا لمؤشر الحقوق السياسية the political rights score (PR)، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)، بيانات بيت الحرية freedom house. مؤشر الحقوق السياسية PR يأخذ قيما تتراوح بين ١ و٧،

والقيمة الأقل تعنى أن الأفراد والأحزاب داخل الدولة يتمتعون بقدر كبير من الحقوق السياسية أي مستوى ديمقراطية أعلى https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2016/methodology.

ولتقدير أثر عدم العدالة في توزيع الدخول على الفساد سوف يتم تقدير نموذج انحدار على الشكل التالي:

$$Cor_{1i} = \alpha_0+\alpha_1 Gi_i+ \alpha_2 y_i+ \alpha_3 edu_i +\alpha_4 gov_i + \alpha_5 T_i + \alpha_6 PR_i +u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث cor_1 دليل مدركات الفساد بعد تعديله بحيث أن القيمة الأعلى للدليل تعني فسادا أعلى، و Gi معامل جيني كمقياس لعدم العدالة في توزيع الدخول، و y متوسط دخل الفرد كمقياس لمستوى التنمية الاقتصادية، و edu التعليم مقاس بنسبة القراءة والكتابة بين البالغين، و gov الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، و T التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، و PR مؤشر الحقوق السياسية القيمة الأعلى تعني حقوق سياسية أقل أي تقيد سياسي أعلى. وتشير α_i الى معلمات النموذج، ويتوقع أن تكون α_1 موجبة حيث أن زيادة عدم العدالة تؤدي الى زيادة الفساد، وأن تكون اشارة α_2 سالبة حيث كلما زاد متوسط الدخل من المتوقع أن يقل الفساد، وتكون اشارة α_3 سالبة حيث أن زيادة نسبة القراءة والكتابة بين البالغين من المتوقع أن تقلل من الفساد، وبالنسبة لإشارة α_4 من المتوقع أن تكون موجبة حيث أن معظم الدراسات أشارت الى أن الفساد مرتبط بالحكومة، ومن المتوقع أن تكون اشارة α_5 سالبة حيث أن الانفتاح التجاري يمكن أن يزيد المنافسة مما يقلل الفساد وفي نفس الوقت يمكن أن تكون موجبة بمعنى أن الانفتاح الخارجي يؤدي الى زيادة الفساد وهذا يحدث عندما تضطر الشركات الأجنبية الى دفع رشاوي واتاوات للحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير وانهاء اجراءات الجمارك، واشارة α_6 يتوقع أن تكون موجبة حيث أن زيادة قيمة دليل الحقوق السياسية تعني حقوق سياسية أقل أي مستوى متدني من الديمقراطية وبالتالي فساد أعلى.

ولتقدير أثر الفساد على عدم العدالة في توزيع الدخول سوف يتم تقدير نموذج انحدار على الشكل التالي:

$$Gi_i = \beta_0 +\beta_1 cor_{1i}+ \beta_2 g_i + \beta_3 edu_i +\beta_4 gov_i +\beta_5 T_i +\omega_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث g معدل النمو الاقتصادي مقاس بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي real GDP،وباقي المتغيرات لها نفس المعنى السابق. وتشير β_i الى معلمات النموذج، ومن المتوقع أن تكون اشارة β_1 موجبة حيث أن زيادة الفساد تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول، وأن تكون اشارة β_2 سالبة حيث كلما زاد معدل النمو الاقتصادي يتوقع أن يقللمن عدم العدالة في توزيع الدخول لكن دراسات عديدة أشارت الى أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول في الأجل القصير، ومن المحتمل أن تكون اشارة β_3 سالبة حيث أن زيادة نسبة القراءة والكتابة بين البالغين من المتوقع أن تقلل من عدم العدالة في توزيع الدخول، وبالنسبة لإشارة β_4 يتوقع أن تكون سالبة اذا كان الانفاق العام في صالح الفقراء ويمكن أن تكون موجبة اذا كان الانفاق العام متحيزا في صالح الاغنياء، ويتوقع أن تكون اشارة β_5 سالبة حيث أن الانفتاح التجاري يمكن أن يزيد المنافسة ويزيد

الصادرات وفرص العمل وبالتالي يقلل من عدم العدالة في توزيع الدخول. وسوف يتم التقدير باستخدام بيانات قطاعية مكونة من ٧٣ دولة، ويعتمد في التقدير على طريقة المربعات الصغرىOLS.

٧- البيانات

تستخدم الدراسة بيانات قطاعية لـ ٧٣ دولة نامية، وتمثل البيانات متوسط للفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٤)، ماعدا بيانات دليل مدركات الفساد حيث تكون متوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)، وذلك نتيجة لأن تأثير الفساد على عدم العدالة وتأثير عدم العدالة على الفساد من المحتمل أن يكون طويل الاجل، هذا فضلا عن أن استخدام القيم المتوسطة يساعد في تقليل عدم التجانس بين الدول داخل عينة الدراسة (You and Khagram, 2005, p. 141).

وقد تم الحصول على بيانات دليل مدركات الفساد من منظمة الشفافية الدولية المتاحة من خلال:www.transparency.org/cpi، وبيانات دليل الرقابة على الفساد للبنك الدولي تصدر ضمن مؤشرات الحوكمة ومتاحة من خلال موقع البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة:www.govindicators.org، وبيانات مؤشر الحقوق السياسية PRمأخوذة من بيت الحرية:https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2016/table-scores، وقد تم الحصول على بيانات باقي المتغيرات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators، المتاحة من خلال:https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?.

ويوضح جدول رقم (م١) بالملحق الاحصائي بيانات الدراسة، كما يوضح جدول رقم (م٢) بالملحق الاحصائي الخصائص الاحصائية البيانات، حيث يوجد تفاوت كبير بين الدول داخل العينة في متوسط دخل الفرد، ويوجد تفاوت واضح أيضا في نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي، كذلك يوجد تفاوت واضح بين الدول داخل العينة في نسبة القراءة والكتابة بين البالغين.

٨- النتائج

أولا: نتائج تقدير معادلة الفساد: يوضح جدول رقم (١) نتائج تقدير المعادلة رقم (١) باستخدام طريقة المربعات الصغرىOLSحيث يكون المتغير التابع دليل مدركات الفساد بعد تعديله بحيث تكون القيمة الأعلى تعني فسادا أعلى وذلك حتى يسهل عملية التفسير. وتشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين عدم العدالة في توزيع الدخول والفساد حيث أن المعلمة المقدرة لمعامل جيني موجبة في كل النماذج، ومعنوية عند ٥% في النموذج الأول والثالث وعند ١٠% في النموذج الخامس. لكن يلاحظ أن القيمة المقدرة لمعلمة معامل جيني تتأثر بإضافة متغيرات أخرى للنموذج، حيث أن زيادة معامل جيني بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي الى زيادة قيمة دليل مدركات الفساد بمقدار يتراوح بين ٠,٠٥ و٠,٠١. وبالنسبة لتأثير المتغيرات الأخرى على الفساد تشير النتائج الى وجود علاقة عكسية بين الفساد ومستوى التنمية الاقتصادية مقاس بمتوسط دخل الفرد حيث أن القيمة المقدرة لمعلمة متوسط الدخل سالبة ومعنوية عند ١% في كل النماذج، فزيادة متوسط دخل الفرد بمقدار ١٠٠ دولار تؤدي الى تخفيض دليل مدركات الفساد بمقدار يتراوح بين ٠,٠٠٥ الى ٠,٠٠٦. كذلك أسفرت النتائج عن وجود علاقة عكسية بين الفساد

والتعليم حيث أن القيمة المقدرة لمعلمة نسبة القراءة والكتابة بين البالغين سالبة ولكنها غير معنوية. كذلك

جدول رقم (١): نتائج تقدير النموذج(المتغير التابع: دليل مدركات الفساد المعدل)

المتغيرات المستقلة	١	٢	٣	٤	٥
الحد الثابت C	٤,٧٥ (٠,٠٠)	٦,٩٨ (٠,٠٠)	٦,٣١ (٠,٠٠)	٦,٨٢ (٠,٠٠)	٦,٢٩ (٠,٠٠)
معامل جيني GI	٠,٠٥ (٠,٠١)	٠,٠٢ (٠,١٥)	٠,٠٢ (٠,٠٤)	٠,٠١ (٠,٣٠)	٠,٠٢ (٠,٠٦)
متوسط دخل الفردY		-٠,٠٠٠٠٥ (٠,٠٠)	-٠,٠٠٠٠٦ (٠,٠٠)	-٠,٠٠٠٠٦ (٠,٠٠)	-٠,٠٠٠٠٦ (٠,٠٠)
نسبة القراءة والكتابة بين البالغينL1		-٠,٠٠٤ (٠,٢٩)	-٠,٠٠٦ (٠,١٦)		-٠,٠٠٥ (٠,٢٣)
الاستهلاك العام GOV(% منGDP)		-٠,٠٤ (٠,٠٤٩)	-٠,٠٤ (٠,٠٤)	-٠,٠٤ (٠,٠٥٤)	
التجارة الخارجية (%) T		-٠,٠٠٧ (٠,٠١)		-٠,٠٠٧ (٠,٠١)	-٠,٠٠٧ (٠,٠١)
مؤشر الحقوق PR السياسية		٠,١٨ (٠,٠٠)	٠,١٩ (٠,٠٠)	٠,١٨ (٠,٠٠)	٠,١٩ (٠,٠٠)
معامل التحديد R^2	٠,١٠	٠,٧٠	٠,٦٧	٠,٦٩	٠,٦٩
معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	٠,٠٩	٠,٦٧	٠,٦٤	٠,٦٧	٠,٦٦
F- test :	٨,٢٥ (٠,٠١)	٢٤,١٩ (٠,٠٠)	٢٤,٩٠ (٠,٠٠)	٢٨,٩٤ (٠,٠٠)	٢٧,٤١ (٠,٠٠)
LM-test *:	٠,٨١ (٠,٤٤)	٠,٠٧ (٠,٩٣)	٠,١٩ (٠,٨٢)	٠,٠٥ (٠,٩٥)	٠,٢٩ (٠,٧٥)
Breusch-Pagan-Godfrey test	١,١٢ (٠,٢٩)	٢,٧٠ (٠,٠٢)	٢,٠٨ (٠,٠٨)	٢,١٤ (٠,٠٧)	١,٦٥ (٠,١٦)
عدد المشاهدات	٧٣	٦٨	٦٨	٧١	٦٩

- القيمة بين الاقواس تمثل الـ p-value.

- تم تعديل دليل مدركات الفساد بحيث أن القيمة الأعلى للدليل تعني فسادا أعلى.

- اختبار LM ، واختبار Breusch-Pagan-Godfreyوفقا لاحصائية(F- statistic)F .

المصدر:اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.9.5، وبيانات جدول رقم (م١) بالملحق الاحصائي.

تشير النتائج الى أن زيادة الاستهلاك العام تؤدي الى تخفيض الفساد حيث أن معلمة نسبة الاستهلاك العام سالبة ومعنوية عند ٥% في النموذج الثاني والثالث وعند ١٠% في النموذج الرابع، حيث أن زيادة

نسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار نقطة مئوية تؤدي الى تخفيض دليل مدركات الفساد بمقدار ٠,٠٤. هذه النتيجة تخالف معظم الدراسات السابقة التي أشارت الى أن الفساد لصيق بالقطاع العام والانفاق العام. كذلك تشير النتائج الى أن الانفتاح على العالم الخارجي يخفض الفساد حيث أن زيادة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار نقطة مئوية تؤدي الى تخفيض دليل مدركات الفساد بمقدار ٠,٠٠٧، وهذا التأثير معنوي عند ٥%. فضلا عن ذلك تشير النتائج الى أنه توجد علاقة عكسية معنوية بين مستوى الديمقراطية والفساد، حيث أن زيادة دليل الحقوق السياسية بمقدار وحدة واحدة– والذي يعني حقوق سياسية أقل وبالتالي مستوى ديمقراطية أقل– تؤدي الى زيادة قيمة دليل مدركات الفساد بمقدار يتراوح بين ٠,١٨ و ٠,١٩، وهذا التأثير معنوي عند ١% ٠ كذلك يلاحظ أن تأثير مستوى الديمقراطية على الفساد كبير مقارنة بتأثير المتغيرات الأخرى.وبناءا على ما سبق تخلص الدراسة الى أن مكافحة الفساد تتطلب تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول وزيادة متوسط الدخل وزيادة مستوى التعليم وزيادة دور الحكومة وزيادة الانفتاح التجاري، وضمان الحقوق السياسية.

ثانيا: نتائج تقدير معادلة عدم العدالة في توزيع الدخول: يوضح جدول رقم (٢) نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS للمعادلة رقم (٢) حيث يكون المتغير التابع لوغاريتم معامل حيني كمقياس لعدم العدالة في توزيع الدخول. وتشير النتائج الى وجود علاقة طردية بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول حيث زيادة دليل مدركات الفساد بنسبة ١% تؤدي الى زيادة معامل جيني بمقدار يتراوح بين ٠,٢٣% و ٠,٢٧%،وهذا التأثير له معنوية احصائية عند ٥% في النموذج الرابع والسادس وعند ١٠% في النموذج السادس، كما يتضح من جدول رقم (٢). كذلك تشير النتائج الى أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول، لكن هذا التأثير ليس له معنوية احصائية، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة. وتشير النتائج الى أنه توجد علاقة طردية بين التعليم وعدم العدالة في توزيع الدخول ولكن غير معنوية احصائيا. تلك النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة حيث أنه من المتوقع أن اتاحة التعليم للفقراء تؤدي الى زيادة احتمال حصولهم على فرص عمل أفضل وبأجور أعلى، وبالتالي تقل عدم العدالة في توزيع الدخول. لكن في ظل أن معظم الدول النامية تتسم بعدم العدالة في توزيع الخدمات التعليمية وبعدم تكافؤ الفرص في التعيينات من المتوقع أن يستفيد من خدمات التعليم ويحصل فرص العمل الفئات ذات الدخول المرتفعة مما يزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء. كذلك تشير النتائج الى أن زيادة نسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١% تؤدي الى تخفيض معامل جيني بنسبة ٠,٠٩ %، لكن هذا التأثير ليس له معنوية احصائية. وتشير النتائج الى أن التجارة الخارجية لها تأثير عكسي على معامل جيني حيث أن زيادة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١% تخفض عدم العدالة في توزيع الدخول بنسبة تتراوح بين ٠,١٠% الى ٠,١٢% ، هذا التأثير له معنوية احصائية عند ٥% ، و١٠%، كما يتضح من جدول رقم (٢). وبالتالي تخلص الدراسة الى أن تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية يتطلب محاربة الفساد واعادة النظر في سياسات التعليم والنمو

الاقتصادي بما يدعم تحسين توزيع الدخول، كذلك زيادة الاستهلاك العام وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي. كذلك يلاحظ أن تأثير الفساد على عدم العدالة كبير نسبيا مقارنة بتأثير المتغيرات الأخرى المدرجة في النموذج. ويعاب على هذا النموذج انخفاض المقدرة التفسيرية له، لكن هذا يمكن أن يكون مقبولا اذا كان الهدف من النموذج التفسير وليس التنبؤ(Gujarati, et al. , 2009, P. 206).

جدول رقم (٢): نتائج تقدير النموذج (المتغير التابع: لوغاريتم معامل جيني)

المتغيرات المستقلة	١	٢	٣	٤	٥	٦
الحد الثابتC	٣,٠١ (٠,٠٠)	٣,٦١ (٠,٠٠)	٤,٠٩ (٠,٠٠)	٣,٢٦ (٠,٠٠)	٣,٧٥ (٠,٠٠)	٣,٣٤ (٠,٠٠)
لوغاريتم دليل الفساد (CPI) cor1	٠,٣٦ (٠,٠٠)	٠,٢١ (٠,١٢)	٠,١٧ (٠,١٩)	٠,٢٧ (٠,٠٣)	٠,٢٣ (٠,٠٦)	٠,٢٦ (٠,٠٤)
معدل النمو الاقتصادي G		٠,٠٠٥ (٠,٥٩)	٠,٠٠٣ (٠,٧١)	٠,٠٠٦ (٠,٤٦)	٠,٠٠٥ (٠,٥٣)	
لوغاريتم نسبة القراءة والكتابة بين البالغين L1		٠,٠٨ (٠,١٨)		٠,٠٨ (٠,١٧)		٠,٠٧ (٠,٢٢)
لوغاريتم الاستهلاك العام (GDP %) GOV		٠,٠٩- (٠,١٨)	٠,٠٩- (٠,١٧)			
لوغاريتم التجارة T الخارجية (%)		٠,١٠- (,٠٤٧)	٠,١٢- (٠,٠٢)	٠,١٠- (٠,٠٤٨)	٠,١٢- (٠,٠٢)	٠,١٠- (٠,٠٥)
معامل التحديد R^2	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٢٢	٠,١٨	٠,٢٠	٠,١٧
معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٧	٠,١٣	٠,١٦	٠,١٤
F- test :	١٠,٥٥ (٠,٠٠)	٣,٢٤ (٠,٠١)	٤,٧٢ (٠,٠٠)	٣,٦١ (٠,٠١)	٥,٦٦ (٠,٠٠)	٤,٦٦ (٠,٠٠)
LM-test:	٠,٤٠ (٠,٦٧)	٠,٠٣ (٠,٩٧)	٠,٢١ (٠,٨١)	٠,٠٩ (٠,٩١)	٠,٢٣ (٠,٨٠)	٠,٢٢ (٠,٨٠)
Breusch-Pagan - Godfrey test	٤,٦٩ (٠,٠٣)	٠,٨٩ (٠,٤٩)	٠,٥٠ (٠,٧٤)	١,٤٠ (٠,٢٥)	٠,٩٧ (٠,٤١)	٢,٠٢ (٠,١٢)
عدد المشاهدات	٧٣	٦٩	٧٢	٧٠	٧٣	٧٠

- القيمة بين الاقواس تمثل الـ p-value.
- تم تعديل دليل مدركات الفساد بحيث أن القيمة الأعلى للدليل تعني فسادا أعلى.
- اختبار LM ، واختبار Breusch-Pagan-Godfrey احصائية F(F- statistic) .

المصدر:اعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews.9.5، وبيانات جدول رقم (م١) بالملحق الاحصائي.

وتم اعادة تقدير المعادلة رقم (١)، والمعادلة رقم (٢) باستخدام دليل الرقابة على الفساد CCR وقد حصلنا على نفس النتائج وذلك لأن الارتباط بين مقاييس الفساد قوي كما يتضح من جدول رقم (م٣) بالملحق الاحصائي.

٩- الخلاصة

تناولت الدراسة الحالية تحليل وقياس العلاقة بين الفساد وعدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية. وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على تقدير نموذجي انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، واستخدم **النموذج الأول** لتقدير أثر عدم العدالة في توزيع الدخل على الفساد، واستخدم **النموذج الثاني** لتقدير أثر الفساد على عدم العدالة في توزيع الدخول. واعتمدت الدراسة في التقدير على بيانات قطاعية لعينة مكونة من ٧٣ دولة، وكانت البيانات متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

وتشير نتائج **النموذج الأول**الى أن عدم العدالة في توزيع الدخول تؤثر طرديا على الفساد لكن يلاحظ أن القيمة المقدرة لمعلمة معامل جيني تتأثر بإضافة متغيرات أخرى للنموذج، حيث أن زيادة معامل جيني بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي الى زيادة قيمة دليل مدركات الفساد بمقدار يتراوح بين ٠,٠٥ و٠,٠١. كذلك تشير النتائج أيضا الى وجود علاقة عكسية بين الفساد وكل من: مستوى التنمية الاقتصادية مقاس بمتوسط دخل الفرد، والتعليم مقاس بنسبة القراءة والكتابة بين البالغين،والاستهلاك العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي مقاس بنسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي. فضلا عن ذلك تشير النتائج الى أنه توجد علاقة عكسية معنوية بين مستوى الديمقراطية والفساد، حيث أن زيادة دليل الحقوق السياسية- والذي يعني حقوق سياسية أقل وبالتالي مستوى ديمقراطية أقل- تؤدي الى زيادة قيمة دليل مدركات الفساد. كذلك يلاحظ أن تأثير مستوى الديمقراطية على الفساد كبير مقارنة بتأثير المتغيرات الأخرى.

وتشير نتائج **النموذج الثاني**الى أن الفساد يؤثر طرديا على عدم العدالة في توزيع الدخول حيث زيادة دليل مدركات الفساد بنسبة ١% تؤدي الى زيادة معامل جيني بمقدار يتراوح بين ٠,٢٣% و ٠,٢٧%. كذلك تشير النتائج الى أن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي تؤدي الى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخول، لكن هذا التأثير ليس له معنوية احصائية، وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة. وتشير النتائج الى أنه توجد علاقة طردية بين التعليم وعدم العدالة في توزيع الدخول ولكن غير معنوية احصائيا. تلك النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة لكن هذه النتيجة قد تكون مقبولة في ظل أن معظم الدول النامية تتسم بعدم العدالة في توزيع الخدمات التعليمية وبعدم تكافؤ الفرص في التعيينات.وتشير النتائج الى أن زيادة نسبة الاستهلاك العام الى الناتج المحلي الاجمالي و زيادة نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي تخفضان من عدم العدالة في توزيع الدخول.

وبناءا على ما سبق تخلص الدراسة الى أن تحسين هيكل توزيع الدخول يساهم في الحد من ممارسات الفساد ومن ناحية أخرى محاربة الفساد تساهم في تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول، أي أن تحسين أي منهما سوف يحسن الأخر.كذلك يمكن للدول النامية أن تحد من الفساد من خلال العمل على رفع متوسط الدخول وزيادة مستوى التعليم وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي وضمان الحقوق

السياسية.ويتطلب تخفيض عدم العدالة في توزيع الدخول في الدول النامية–بالإضافة الى محاربة الفساد– اعادة النظر في سياسات التعليم والنمو الاقتصادي بما يدعم تحسين توزيع الدخول، كذلك زيادة الاستهلاك العام وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي يمكن أن يحسن من توزيع الدخول في الدول النامية.

المراجع

أ– المراجع باللغة العربية:

١. منظمة الشفافية الدولية، **تقرير الفساد العالمي: التعليم**، ٢٠١٣.

ب– المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmad, Eatzaz, et al., " Does Corruption Affect EconomicsGrowth?", **Latin American Journal of Economics,** Vol. 49, No. 2 (November 2012), pp. 277-305, http://www.jstor.org/stable/41959246 .
2. Andvig, J. and Fjeldstad, O.-H., Corruption: a review of contemporary research, *CMI Report* R2001:7. Bergen: Chr. Michelsen Institute, 2001. http://www.cmi.no/publications/publication/?861=corruption-a-reviewof-contemporary-research.
3. Apergis, Nicholas, et al., "The relationship between corruption and income inequality in U.S. states: evidence from apanel cointegration and error correction model", **Public Choice**, Vol. 145, No. 1/2 (October 2010), pp. 125-135. http://www.jstor.org/stable/40835527.
4. Azfar, Omar and Gurgur, Tugrul, "Does corruption affect health outcomes in the Philippines?", **Economics of Governance**, Vol. 9, Issue 3, July 2008, pp. 197-244.
5. Bahmani-Oskooee, Mohsen, et al., "Short-Run and Long-Run Determinants of Income Inequality: Evidence from 16 Countries", **Journal of Post Keynesian Economics**, Vol. 30, No. 3 (Spring, 2008), pp. 463-484,http://www.jstor.org/stable/27746811.
6. D'Agostino, Giorgio, et al., "Government Spending, Corruption and Economic Growth", **World Development**, Vol. 84, pp. 190–205, March 2016,http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2016.03.011 .
7. Dutt, Pushan, "Trade Protection and Bureaucratic Corruption: An Empirical Investigation", **The Canadian Journal of Economics**, Vol. 42, No.1 (Feb., 2009), pp. 155-183, Stable URL:http://www.jstor.org/stable/25478344.
8. Gujarati, Damodar N. and Porter, Dawn C.**, Basic Econometrics,** Fifth Edition, The McGraw-Hill Companies, New York, 2009**.**
9. Gupta, Sanjeev, et al. "Does corruption affect income inequality and poverty?",**Economics of Governance**, vol. 3, issue 1, March 2002, pp. 23-45.
10. Gyimah-Brempong, Kwabena," Corruption, economic growth, and income inequality in Africa", **Economics of Governance**, vol. 3, issue 3, November 2002, pp. 183-209.
11. Gyimah-Brempong, Kwabena and de Camacho, Samaria Munoz, "Corruption, Growth, and Income Distribution: Are there Regional Differences?",**Economics of Governance**, Vol. 7, Issue 3, August 2006, pp. 245-269.
12. Johnson, Noel D. , et al., "Corruption is bad for growth (even in the United States)", Public Choice, Vol. 147, No. 3/4 (June 2011), pp. 377-393, http://www.jstor.org/stable/41483665.
13. Kaufmann, Daniel, et al., "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", **World Bank Policy Research Working Paper No. 5430**, September 2010,https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130 .

14. Kuznets, S. "Economic Growth and Income Inequality.", **American Economic Review**, vol. XLV, No. 1, March 1933, pp. 1-30.

https://assets.aeaweb.org/assets/production/journals/aer/top20/45.1.1-28.pdf.
15. Majeed, Muhammad Tariq, " Corruption and Trade", **Journal of Economic Integration**, Vol. 29, No. 4 (December 2014), pp. 759-782, http://www.jstor.org/stable/43150577 .
16. Mauro, Paolo, " Corruption and Growth", **The Quarterly Journal of Economics**,Vol. 110, No. 3 (Aug., 1995), pp. 681-712, http://www.jstor.org/stable/2946696 .
17. Montinola, Gabriella R. and Jackman, Robert W., "Sources of Corruption: A Cross-Country Study", **British Journal of Political Science,** Vol. 32, No. 1 (Jan., 2002), pp. 147-170, Published by: Cambridge University Press, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/4092210.
18. Rehman, Hafeez UR, et al., "Income Distribution, Growth and Financial Development: A Cross CountriesAnalysis", **Pakistan Economic and Social Review,** Vol. 46, No. 1 (Summer 2008), pp. 1-16, Department of Economics, University of the Punjab, Pakistan, http://www.jstor.org/stable/25825321.
19. Shabbir, Ghulam and Anwar, Mumtaz, "Determinants of Corruption in Developing Countries", **The Pakistan Development Review**, Vol. 46, No. 4, Papers and Proceedings PARTS Iand II Twenty-third Annual General Meeting and Conference of the Pakistan Society of Development Economists Islamabad, March 12-14, 2008 (Winter 2007), pp. 751-764, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/41261194.
20. Shleifer, Andrei and Vishny, Robert W., " Corruption", **The Quarterly Journal of Economics,** Vol. 108, No. 3 (Aug., 1993), pp. 599-617, Published by: Oxford University Press, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2118402.
21. Tanzi, Vito, " Corruption Around the World: Causes, Consequences, Scope, and Cures", **Staff Papers** (IMF), Vol. 45, No. 4 (Dec., 1998), pp. 559-594, Stable URL:http://www.jstor.org/stable/3867585.
22. Tanzi, Vito, and Hamid Davoodi, "Corruption, Public Investment, and Growth," **IMF Working Paper 97/139,** Washington: International Monetary Fund, 1997. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97139.pdf.
23. Thomas, M.A. & Meagher, Patrick.,"A corruption primer: An overview of concepts in the corruption literature",**The Iris Discussion Papers on Institutions & Development no. 04/03,** February 2004, Center for Institutional Reform and the Informal Sector, University of Maryland.
24. Wei, Shang- Jin, "Corruption in economic development – Beneficial grease,minor annoyance, or major obstacle", **Policy Research Working PaperSeries 2048**, The World Bank, February 1999.
25. Woo, Jung-Yeop, "The Impact of Corruption on a Country's FDI Attractiveness: A Panel Data Analysis, 1984-2004", **Journal of**

International and Area Studies, Vol. 17, No. 2, December 2010, pp. 71-91http://www.jstor.org/stable/43107209.

26. You, Jong-Sungand Khagram,Sanjeev " A Comparative Study of Inequality and Corruption" **American Sociological Review**, Vol. 70, No. 1, Feb. 2005, pp. 136-157.
27. Zhao, John Hongxin, et al., "The Impact of Corruption and Transparency on Foreign Direct Investment: An Empirical Analysis", **Management International Review,** Vol. 43, No. 1 (2003 1st Quarter), pp. 41-62, http://www.jstor.org/stable/40835633.

الملحق الاحصائي

جدول رقم (م ١): البيانات متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)

GOV (%)	Y ($)	G (%)	CCR (%)	CPI	GI (%)	COUNTRY	
21.64181	2944.486	7.894180	5.173066	1.99	47.34000	Angola	1
13.72437	8974.697	2.617591	41.38408	3.02	48.09550	Argentina	2
11.30010	2367.626	6.715049	33.37564	2.96	33.48812	Armenia	3
21.28216	217.9749	1.816215	10.71326	2.06	37.85500	Burundi	4
21.68921	492.5255	6.138591	47.53447	3.37	42.06250	Burkina Faso	5
17.18089	5415.952	2.797991	50.44489	3.79	32.78000	Bulgaria	6
14.54006	1794.362	4.150494	32.87942	2.73	54.30600	Bolivia	7
19.16688	9760.354	3.061347	56.54996	3.87	56.49166	Brazil	8
14.09250	3052.640	9.572132	39.07336	3.51	42.49500	China	9
13.28714	1294.299	2.915138	21.85320	2.35	41.01000	Cote d'Ivoire	10
10.26962	1114.318	4.041045	12.38182	2.17	43.98750	Cameroon	11
17.22725	5578.017	3.613780	46.66959	3.54	55.87267	Colombia	12
14.85758	6937.564	4.467280	72.37311	4.95	48.45950	Costa Rica	13
16.20306	28146.09	2.268249	83.77106	6.08	31.64556	Cyprus	14
19.91503	17243.13	2.501124	66.89545	4.56	26.46600	Czech Republic	15
28.89960	1222.373	2.686838	37.26846	3.19	43.08667	Djibouti	16
15.82709	4011.955	3.635000	32.01638	3.05	35.30000	Algeria	17
11.57779	4316.346	3.552495	21.53080	2.51	51.31000	Ecuador	18
11.58295	2225.001	4.377412	37.14893	3.18	32.11666	Egypt, Arab Rep.	19
19.24111	13087.06	4.422114	77.68884	6.21	33.62467	Estonia	20
9.206238	266.0720	7.881546	29.41767	2.79	34.38000	Ethiopia	21
14.87524	2227.386	5.851343	43.46379	3.44	40.40053	Georgia	22
12.90200	1162.461	5.909528	54.49815	3.79	41.42000	Ghana	23
8.483372	425.3054	3.050961	18.08137	2.07	38.69667	Guinea	24
12.36153	528.2527	1.850741	11.42805	2.08	43.11500	Guinea-Bissau	25
20.30054	12161.95	2.037310	54.94309	3.94	30.76400	Croatia	26
8.002984	717.2394	1.274328	5.620670	1.79	60.13500	Haiti	27
21.40697	11862.89	2.149582	70.33374	5.09	28.37357	Hungary	28
8.051118	2670.013	4.423182	23.68808	2.41	39.47000	Indonesia	29
11.33378	1061.272	6.919158	40.43888	3.15	35.15000	India	30
11.76199	5130.097	3.594742	31.96714	2.58	40.45500	Iran, Islamic Rep.	31

14.62814	4980.315	0.498182	43.76701	3.56	44.56250	Jamaica	32
22.28475	3502.363	4.830268	62.44559	4.84	37.07500	Jordan	33
15.47970	920.4064	4.022507	16.04296	2.20	47.40500	Kenya	34
13.02706	18237.29	4.616528	68.79602	4.89	31.60000	Korea, Rep.	35
12.14493	304.5938	12.04318	20.57923	3.10	36.48000	Liberia	36
11.39104	2280.452	5.427225	49.83696	3.42	38.43200	Sri Lanka	37
20.25478	9959.191	4.532289	62.74704	4.84	33.85375	Lithuania	38
17.86977	2408.509	4.030888	50.70951	3.59	40.27333	Morocco	39
NA	417.4108	2.920376	49.32907	2.87	41.28000	Madagascar	40
11.54454	8595.664	2.481947	45.14079	3.42	48.53300	Mexico	41
14.86950	552.9568	7.626176	34.53029	2.95	37.28000	Mali	42
13.74916	2243.503	6.728996	38.74425	3.21	33.11625	Mongolia	43
17.83483	333.9908	8.595858	36.96643	2.81	45.67667	Mozambique	44
20.24481	1119.117	4.615860	39.60351	2.76	37.01200	Mauritania	45
13.66900	413.6785	5.112660	36.12553	3.26	50.58333	Malawi	46
12.06167	7974.251	5.135266	65.11227	4.94	47.20600	Malaysia	47
14.28000	344.7018	4.493016	22.71356	2.77	36.79250	Niger	48
8.978800	1788.358	6.434069	10.37039	2.03	44.98333	Nigeria	49
9.360643	516.0873	4.222198	33.20979	2.58	37.27333	Nepal	50
13.07212	6640.107	6.012808	46.62173	3.45	54.61263	Panama	51
11.07925	4147.254	4.864805	47.08585	3.80	50.26611	Peru	52
10.61885	1873.004	4.696803	34.36162	2.84	44.38667	Philippines	53
18.47909	67679.78	11.56432	79.10454	6.47	41.10000	Qatar	54
13.69997	442.6596	9.699619	50.80879	3.92	50.59250	Rwanda	55
13.86683	926.2125	4.050540	47.48323	3.34	40.24667	Senegal	56
10.09877	3297.705	2.404507	42.93773	3.79	47.64895	El Salvador	57
19.14097	4457.660	2.816834	38.60196	3.59	30.58700	Serbia	58
19.24380	13312.78	4.073876	64.47861	4.25	26.86500	Slovak Republic	59
18.75610	20763.70	2.557289	79.82687	6.06	25.88917	Slovenia	60
12.37649	NA	4.075186	18.91774	2.63	35.80000	Syria	61
6.624594	694.4996	7.331603	9.001321	1.83	41.57000	Chad	62
14.08030	4320.125	3.507718	49.56007	3.42	40.73928	Thailand	63
16.98804	3474.686	3.934608	57.56895	4.58	39.00250	Tunisia	64
12.80239	8987.271	4.335690	53.37394	3.96	40.22833	Turkey	65

14.23025	606.4529	5.943902	28.98072	2.75	38.45333	Tanzania	66
12.37815	506.7303	6.891184	20.25897	2.47	42.56000	Uganda	67
17.90916	1080.561	6.046058	11.78265	2.03	37.27000	Uzbekistan	68
11.79356	12806.83	2.499334	13.31035	2.22	49.35667	Venezuela, RB	69
6.329320	1044.414	6.666897	32.50338	2.69	38.06125	Vietnam	70
14.17321	1186.545	3.266475	18.10184	2.29	35.55000	Yemen, Rep.	71
2.803760	1169.008	5.951064	30.94757	3.05	50.67500	Zambia	72
16.08752	950.5506	-0.019052	9.505193	2.55	43.15000	Zimbabwe	73

GI معامل جينيGini Index، تقديرات البنك الدولي، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

CPI دليل مدركات الفساد Corruption Perceptions Index لمنظمة الشفافية الدولية، متوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)، يأخذ قيم من ٠ الى ١، القيمة الاقل تعني فساد أعلى.

CCRالترتيب النسبي للدول وفقا لدليل الرقابة على الفساد Control of corruption Rank وقيمته تتراوح بين ١% و١٠٠%، القيمة الاقل تعني فساد أعلى، يصدره البنك الدولي ضمن مؤشرات الحوكمة، متوسط للفترة (١٩٩٦-٢٠١٤).

G معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي بالعملة المحلية والاسعار الثابتة (أسعار ٢٠١٠) GDP growth، نسبة مئوية، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

Y متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار والاسعار الثابتة (أسعار ٢٠١٠) GDP per capita($) متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

GOV الانفاق الاستهلاكي العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

تابع **جدول رقم (م ١): البيانات متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)**

PR	L1 (%)	T (%)	COUNTRY	
6.000000	69.19826	126.1484	Angola	1
2.100000	97.61366	31.50356	Argentina	2
4.850000	99.57229	71.86657	Armenia	3
5.300000	73.12575	36.01421	Burundi	4
4.800000	24.00434	41.95041	Burkina Faso	5
1.650000	98.27800	102.4847	Bulgaria	6
2.350000	91.00330	63.76466	Bolivia	7
2.250000	89.95560	23.54249	Brazil	8
7.000000	93.02235	46.68915	China	9
5.950000	42.02421	83.54404	Cote d'Ivoire	10
6.300000	70.12653	43.28582	Cameroon	11
3.450000	92.95702	35.96384	Colombia	12
1.000000	96.13738	88.99346	Costa Rica	13
1.000000	97.74103	118.3746	Cyprus	14
1.000000	NA	113.3680	Czech Republic	15
5.050000	NA	92.45989	Djibouti	16
6.000000	72.55274	62.88108	Algeria	17
2.800000	90.30083	54.48513	Ecuador	18
5.950000	69.05666	48.76590	Egypt, Arab Rep.	19
1.050000	99.82649	142.4123	Estonia	20
5.050000	34.90544	43.96091	Ethiopia	21
3.550000	99.70230	77.40461	Georgia	22
1.800000	64.69727	84.66891	Ghana	23
5.850000	25.18850	62.29248	Guinea	24
4.050000	50.04354	49.25766	Guinea-Bissau	25
2.200000	98.63602	78.99052	Croatia	26
4.900000	53.71446	55.60501	Haiti	27
1.050000	99.03967	133.8708	Hungary	28
3.300000	92.51154	57.88707	Indonesia	29
2.100000	64.35719	37.65879	India	30
6.000000	80.86398	43.99000	Iran, Islamic Rep.	31

2.000000	84.02618	91.78806	Jamaica	32
5.050000	93.26141	122.7888	Jordan	33
4.600000	77.19305	55.62990	Kenya	34
1.550000	97.96594	78.08453	Korea, Rep.	35
4.250000	43.02473	163.1104	Liberia	36
3.750000	90.80772	68.85909	Sri Lanka	37
1.050000	99.73067	113.8306	Lithuania	38
5.000000	57.65550	66.48338	Morocco	39
3.550000	67.58354	65.36317	Madagascar	40
2.600000	92.58673	55.40847	Mexico	41
2.700000	26.77644	56.10667	Mali	42
1.850000	98.01292	110.9644	Mongolia	43
3.300000	45.81684	72.92963	Mozambique	44
5.750000	48.35573	95.39996	Mauritania	45
3.150000	62.72198	60.52226	Malawi	46
4.300000	90.90282	184.7151	Malaysia	47
4.100000	19.50172	50.43069	Niger	48
4.650000	52.92542	58.24693	Nigeria	49
3.900000	54.11811	49.92216	Nepal	50
1.300000	92.99686	140.6635	Panama	51
2.700000	90.23639	42.73483	Peru	52
2.650000	94.25221	86.46663	Philippines	53
6.200000	93.86150	91.67223	Qatar	54
6.400000	66.35730	36.78209	Rwanda	55
2.800000	45.14620	68.26998	Senegal	56
2.100000	83.89687	67.84453	El Salvador	57
2.333333	97.17982	65.35207	Serbia	58
1.200000	NA	141.2951	Slovak Republic	59
1.000000	99.68092	116.4251	Slovenia	60
7.000000	83.21619	69.74368	Syria	61
6.400000	31.02844	74.61954	Chad	62
3.600000	94.07150	120.0151	Thailand	63
5.500000	78.00863	93.45552	Tunisia	64
3.400000	91.55693	49.78859	Turkey	65

3.950000	71.77740	45.52548	Tanzania	66
5.100000	70.73144	41.34689	Uganda	67
7.000000	99.53933	61.84958	Uzbekistan	68
3.700000	94.60417	50.21032	Venezuela, RB	69
7.000000	91.31829	126.7139	Vietnam	70
5.400000	61.49430	75.29201	Yemen, Rep.	71
3.800000	70.39674	62.48393	Zambia	72
5.950000	83.58271	82.81529	Zimbabwe	73

T مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة مئوية ، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

L1 معدل القراءة والكتابة بين البالغين (السكان أكبر من ١٥ سنة)، نسبة مئوية، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

PR مؤشر الحقوق السياسية Political Rights كمقياس للديمقراطية، يأخذ قيم تتراوح بين ١ و٧ ، القيمة الاقل تعنى أن الافراد والاحزاب داخل الدولة يتمتعوا بحرية سياسية أكبر، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

المصدر:

- دليل مدركات الفساد: منظمة الشفافية الدولية:www.transparency.org/cpi.
- دليل الرقابة على الفساد CCR: البنك الدولي www.govindicators.org
- مؤشر الحقوق السياسية: بيت الحرية Freedom House

https://freedomhouse.org/report/freedom-world-2016/table-scores.

- باقي المتغيرات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators:

https://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?.

جدول رقم (م٢): التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات العينة

PR	T	GOV	L1	Y	G	GI	COR1	
3.83	76.52	14.48	75.97	5356.54	4.65	40.88	6.65	الوسط Mean
3.75	67.85	13.97	83.74	2261.98	4.34	40.40	6.82	الوسيط Median
7.00	184.72	28.90	99.83	67679.78	12.04	60.14	8.21	الحد الاقصى Maximum
1.00	23.54	2.80	19.50	217.97	-0.02	25.89	3.53	الحد الادنى Minimum
1.82	33.92	4.48	22.76	9252.38	2.33	7.48	1.08	الانحراف المعياري.Std. Dev
73	73	72	70	72	73	73	73	عدد المشاهدات Observations

المصدر:اعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (م١)، وبرنامج E-views 9.5.

جدول رقم (م٣): الارتباط بين دليل مدركات الفساد CPI ودليل الرقابة على الفساد CCR

CCR	CPI	
0.946	1.000	**CPI**
1.000	0.946	**CCR**

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (م١)، وبرنامج E-views 9.5.

شكل رقم (م١): دليل مدركات الفساد المعدل، متوسط للفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)

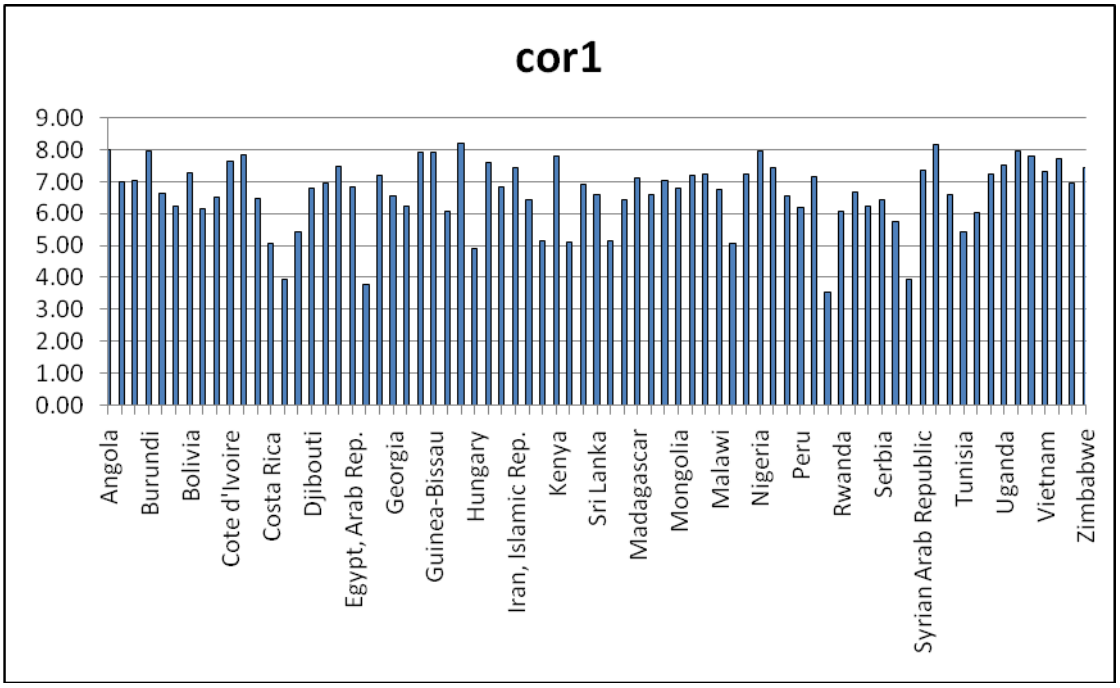

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (م١).

شكل رقم (م٢): معامل جيني، متوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)

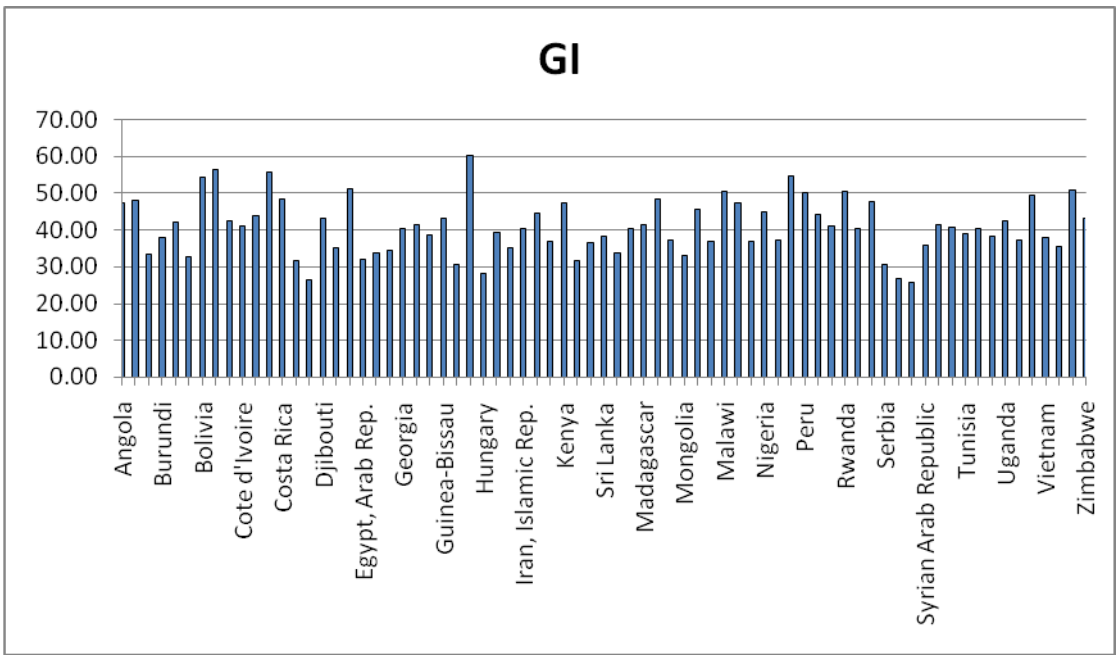

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (م١).

شكل رقم (م٣): العلاقة بين معامل جيني ودليل مدركات الفساد المعدل

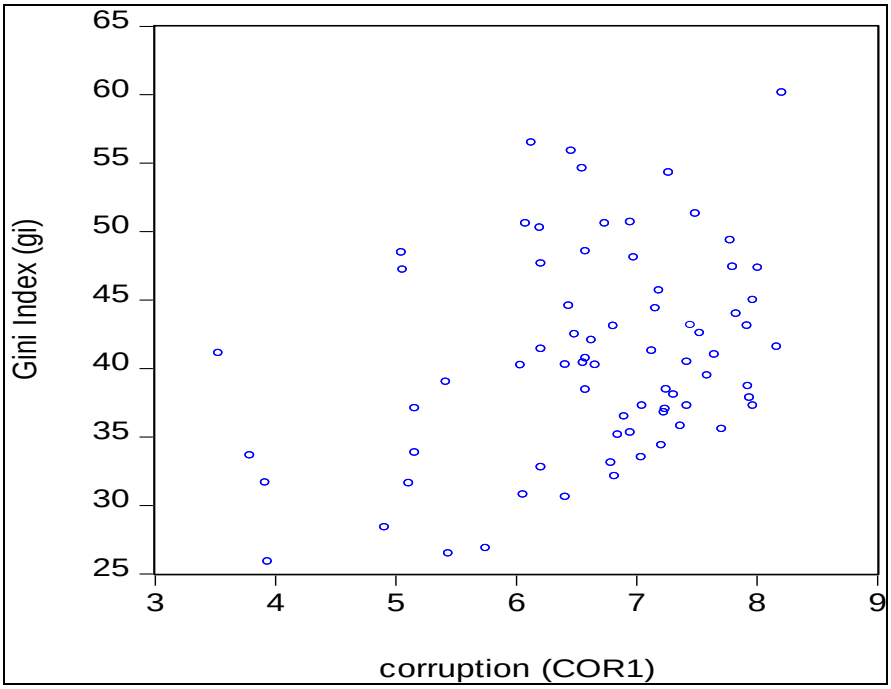

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام بيانات جدول رقم (م١)، وبرنامج E-views 9.5.